الأمم المتحدة

E/CN.3/2017/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 December 2016
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثامنة والأربعون

٧-١٠ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: البيانات والمؤشرات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٠/٢٠١٦ والممارسات المتبعة في الماضي، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويقدم هذا التقرير عرضاً عاماً للعمل المتواصل الذي يقوم به فريق الخبراء لتنفيذ إطار المؤشرات العالمية للأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويصف التقرير الأنشطة التي اضطلع بها فريق الخبراء آخذاً بعين الاعتبار قرار اللجنة الإحصائية ١٠١/٤٧. ويعرض اقتراحاً لإدخال تحسينات على مجموعة مختارة من المؤشرات، وجدولا زمنياً مقترحاً لتنقيح إطار المؤشرات، وآلية لنقل المؤشرات من فئة إلى أخرى. وستُعرض على اللجنة أيضاً وثيقة معلومات أساسية تقدم خطط العمل المتعلقة بالمؤشرات التي يصنفها فريق الخبراء ضمن مؤشرات الفئة الثالثة.

واللجنة الإحصائية مدعوة إلى التعليق على التقدم الذي أحرزه فريق الخبراء واتجاه الأعمال المراد إنجازها في المستقبل. وترد في الفقرة ٣٣ من هذا التقرير النقاط المطروحة كي تناقشها اللجنة.

* E/CN.3/2017/1.

16-22222 (A) 170117 200117

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – أُنشئ فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الدورة السادسة والأربعين للجنة الإحصائية وكُلف بمهمة وضع إطار المؤشرات العالمية وتنفيذه. وأصدرت الجمعية العامة أيضاً، في الفقرة ٧٥ من قرارها ١/٧٠، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، تكليفاً بإعداد إطار المؤشرات العالمية، الذي سيصوغه فريق الخبراء وستوافق عليه اللجنة الإحصائية بحلول آذار/مارس ٢٠١٦.

٢ – وفي الفترة ما بين حزيران/يونيه ٢٠١٥ وشباط/فبراير ٢٠١٦، وضع فريق الخبراء مجموعة أولية من المؤشرات العالمية من خلال عملية علنية وشفافة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة. وقدم الفريق إطار المؤشرات العالمية الأولي إلى اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين، في آذار/مارس ٢٠١٦. ووافقت اللجنة، في قرارها ١٠١/٤٧ على إطار المؤشرات العالمية المقترح للأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، باعتبار ذلك نقطة انطلاق عملية، رهناً بتحسين جانبه التقني في المستقبل. وسلَّمت اللجنة بأن عملية وضع إطار متين وعالي الجودة للمؤشرات هي عملية تقنية يتعين أن تستمر على مرِّ الزمن، وطلبت إلى فريق الخبراء تقديم مقترحاته وخطة لإجراء استعراضات لإطار المؤشرات إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والأربعين. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة إلى فريق الخبراء أن يأخذ في الحسبان المقترحات المحددة من أجل تحسين المؤشرات التي قدمتها الدول الأعضاء خلال المناقشة، وطلبت إلى فريق الخبراء تقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين عن التقدم المحرز في تطوير المؤشرات العالمية وتحسينها، ولا سيما عن الخطط الرامية إلى وضع منهجيات لإعداد المؤشرات في الفئة الثالثة.

٣ – وفي الدورة السبعين، التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٦، أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً بتقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها السابعة والأربعين، الذي تضمن إطار المؤشرات العالمية.

٤ – ويصف هذا التقرير الأعمال الجارية التي يقوم بها فريق الخبراء لتنفيذ إطار المؤشرات العالمية، استناداً إلى برنامج العمل الذي وافقت عليه اللجنة ووفقاً لقرارها ١٠١/٤٧.

ثانيا – العمل الذي قام به فريق الخبراء

٥ – في عام ٢٠١٦، عقد فريق الخبراء اجتماعين، حضر كلا منهما نحو ٢٠٠ ممثل من البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

وواصل الفريق أيضاً التفاعل إلكترونياً وعن طريق مداولات عبر الفيديو خلال الفترات الفاصلة بين الاجتماعين.

٦ - وركز فريق الخبراء مناقشته في اجتماعه الثالث، الذي عقد في مدينة مكسيكو في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، على نظام للمؤشرات مؤلف من فئات؛ وآلية الإبلاغ العالمية؛ ووضع إجراءات للقيام بالاستعراض المنهجي لمؤشرات الفئة الثالثة؛ وإنشاء ثلاثة أفرقة عاملة، تُعنى بتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية والمعلومات الجغرافية المكانية وأوجه الترابط بين المؤشرات، ومسار عمل واحد يتعلق بتصنيف البيانات.

٧ - وعقد فريق الخبراء اجتماعه الرابع في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في جنيف. وانصب اهتمامه أساساً على استعراض التحسينات العشرة المقترحة الممكن إدخالها على المؤشرات. وكان من بين المواضيع الأخرى التي نوقشت نظام الفئات المحدَّث والآلية المعتمدة لإعادة تصنيف فئات المؤشرات؛ وعمليات استعراض وتحسين إطار المؤشرات في المستقبل؛ وآلية مقترحة لاستعراض خطط العمل الخاصة بمؤشرات الفئة الثالثة؛ وجدول زمني مقترح لاستعراض المؤشرات الإضافية؛ وإجراء مناقشة بشأن آليات الإبلاغ عن البيانات العالمية؛ وإجراء مناقشة أولية بشأن القضايا المتعلقة بتصنيف البيانات. كما قام أعضاء الفريق باستعراض وتحديث اختصاصاته واقترح آلية لتناوب أعضائه ورئاسته (انظر المرفق الأول؛ ترد قائمة بأعضائه الحاليين في المرفق الثاني). وسيجري هذا التناوب في أيار/مايو ٢٠١٧، بعد عامين من إنشاء الفريق.

ألف - الأفرقة العاملة التابعة لفريق الخبراء

٨ - أنشأ فريق الخبراء في اجتماعه الثالث ثلاثة أفرقة عاملة تُعنى بالمواضيع التالية: تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية والمعلومات الجغرافية المكانية وأوجه الترابط بين المؤشرات. ويتألف كل فريق عامل من أعضاء من الفريق وممثلين مدعوين آخرين، على النحو الذي تحدده اختصاصات كل منهم. ويرد أدناه موجز مقتضب للعمل الذي قام به كل فريق حتى الآن وخطة عمله[(١)].

(١) يمكن الاطلاع على اختصاصات كل فريق من الأفرقة العاملة الثلاثة وتكوينها والعمل الذي تقوم به تحت عنوان ”الأفرقة العاملة“ في الموقع التالي: http://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/.

١ - الفريق العامل المعني بتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية

٩ - يتألف الفريق العامل المعني بتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية من ١٢ بلداً عضواً و ١٠ وكالات دولية أعضاء. وفي الوقت الحاضر، تم شغل ١٠ من المناصب القطرية الـ ١٢ و ٩ من مناصب الوكالات الدولية الـ ١٠. وترأس كولومبيا الفريق الذي عقد أول اجتماع له بحضور أعضائه شخصياً على هامش اجتماع الفريق العامل التقني التابع لمبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية، الذي عُقد في مدينة آغواسكالِينْتِس بالمكسيك يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ويعتزم الفريق الاستفادة من الخبرات المكتسبة في العمل مع مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية من أجل مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وسيركز على تقييم مدى توافر البيانات في الوقت الحالي والمستقبل من أجل المؤشرات العالمية، ووضع تعاريف أولية لهياكل البيانات خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧.

٢ - الفريق العامل المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية

١٠ - يتألف الفريق العامل المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية حالياً من ١٧ بلداً عضواً و ٥ منظمات أعضاء متعددة الأطراف. وتشترك في رئاسة الفريق المكسيك والسويد وقد عقد أول اجتماع له بحضور أعضائه شخصياً على هامش الدورة السادسة للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، في آب/أغسطس ٢٠١٦. وسيعقد الفريق اجتماعاً ثانياً بحضور أعضائه شخصياً في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر في المكسيك، ويعتزم استعراض المؤشرات العالمية والبيانات الوصفية المجمّعة بواسطة عدسة ''موقع جغرافي''، وذلك لتحديد الثغرات الحالية في البيانات الجغرافية المكانية والمسائل المنهجية المتعلقة بالمعلومات الجغرافية المكانية وبقياسها، والنظر في الكيفية التي يمكن بها للمعلومات الجغرافية المكانية أن تسهم في المؤشرات والبيانات الوصفية.

٣ - الفريق العامل المعني بأوجه الترابط بين المؤشرات

١١ - يتألف الفريق العامل المعني بأوجه الترابط بين المؤشرات حالياً من ١٢ بلداً عضواً وقد قرر الشروع في عملية لدعوة أعضاء إضافيين من المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وتشترك في رئاسة الفريق كندا والصين وقد عقد أول اجتماع له بحضور أعضائه شخصياً على هامش الاجتماع الرابع لفريق الخبراء. ويعتزم الفريق العامل تحديد الروابط الممكنة في إطار المؤشرات العالمية، ودراسة أمثلة من أوجه استخدام الروابط في أطر المؤشرات الأخرى الموجودة، والتركيز على تحديد الروابط

الأخرى، وخاصة في المجال الاجتماعي، التي يمكن أن تُسعف في إجراء تحليل متكامل في عملية رصد أهداف التنمية المستدامة.

١٢ - وبالإضافة إلى الأفرقة العاملة الثلاثة، هناك فريق فرعي مشترك تابع لفريق الخبراء والفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مكلفٌ بوضع خطة لمعالجة الأولويات الآنية، بما فيها بناء القدرات الإحصائية[٢]. وقد عقد الفريق الفرعي المشترك أول اجتماع له بحضور أعضائه شخصياً على هامش الاجتماع الرابع لفريق الخبراء الذي عقد في جنيف.

باء - مسار العمل المتعلق بتصنيف البيانات

١٣ - في الدورة السابعة والأربعين، وافقت اللجنة الإحصائية في الفقرة الفرعية (ن) من قرارها ١٠١/٤٧ على أن تحسين تصنيف البيانات أمرٌ أساسي من أجل التنفيذ الكامل لإطار المؤشرات بما يعكس تماماً مبادئ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لكفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب، وشدَّدت على ضرورة بذل الجهود لتعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال ووضع المعايير والأدوات الإحصائية اللازمة، بما في ذلك عن طريق إنشاء فريق عامل للعمل على تصنيف البيانات باعتباره فريقاً فرعياً منبثقاً عن فريق الخبراء.

١٤ - وأعرب جميع أعضاء فريق الخبراء عن رغبتهم في المشاركة في هذا العمل الهام. لذلك، استحدث الفريق مسار عمل يتعلق بتصنيف البيانات في اجتماعه الثالث الذي عقده في شهر آذار/مارس. ووافق الفريق في اجتماعه الرابع على وضع خطة عمل أكثر تفصيلا بشأن تصنيف البيانات وحدد المسائل الرئيسية المزمع دراستها. وستشمل أنشطته استعراض كل نوع من أنواع التصنيف (بما في ذلك بحسب الجنس أو العمر أو الموقع أو الدخل أو الخصائص الأخرى) والعمل على مواءمة فئات التصنيف في مجمل إطار المؤشرات. وستُستعرض جميع المؤشرات على أساس فئات تصنيف البيانات المنسَّقة.

ثالثا - تحسينات المؤشرات وخطة لاستعراض إطار المؤشرات في المستقبل

ألف - إطار المؤشرات العالمية المنقح

١٥ - بناء على طلب اللجنة الإحصائية الوارد في الفقرة الفرعية (هـ) من قرارها ١٠١/٤٧، بدأ فريق الخبراء دراسة التحسينات الممكن إدخالها على إطار المؤشرات العالمية بعد فترة وجيزة من اختتام اجتماعه الثالث. وبحث المؤشرات المذكورة خلال مناقشة اللجنة

(٢) لمزيد من المعلومات عن الفريق الفرعي المشترك، انظر E/CN.3/2017/3.

على اعتبار أنها تحتاج إلى تحسين، وكذلك مؤشرات أخرى حددها الأعضاء خلال عدة جولات من المشاورات الداخلية. ثم اتفق الفريق على إطار عام للتحسين؛ وكانت المعايير الرئيسية تتمثل في ما إذا كان المؤشر يقيس التقدم نحو الهدف، وما إذا كان المؤشر واضحاً وقابلا للقياس؛ وما إذا كان التقدم نحو جميع جوانب الغاية يجري رصده، عند النظر في مؤشرات أخرى في الإطار لرصد غاية بعينها. واستناداً إلى أساس هذه المعايير، اقترحت إمكانية إدخال تحسينات على ١٠ مؤشرات في عام ٢٠١٧.

١٦ - وعُقدت مشاورة عامة بشأن هذه التحسينات الممكنة، تمخضت عنها ردود من أكثر من ٢٠٠ مراقب، بما في ذلك البلدان والوكالات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. ونُشر تجميع وملخص لهذه المدخلات في الموقع الإلكتروني لفريق الخبراء قبل اجتماعه الرابع، حيث عُرضت التحسينات المقترحة ونوقشت. وقد أخذ الفريق في الاعتبار العديد من الاقتراحات والتعليقات التي وردت سواء خلال الاجتماع أو أثناء المشاورات السابقة وتوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة مقترحة من التحسينات.

١٧ - وأعدّ فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٨٤/٦٩، مجموعة من المؤشرات لقياس التقدم المحرز على الصعيد العالمي في تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وعُدلت عدة مؤشرات ترد في إطار المؤشرات العالمية لتعكس اتفاقات فريق الخبراء العامل على مؤشرات إطار سنداي. واقتُرح إطار منقح للمؤشرات العالمية يتضمن تحسينات المؤشرات والتعديلات التي تجسِّد الاتفاقات المتعلقة بإطار سنداي والتغييرات التحريرية، على اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والأربعين للنظر فيه والموافقة عليه (انظر المرفق الثالث). وترد في المرفق الرابع تفاصيل التحسينات المُدخلة على المؤشرات والتعديلات التي تجسِّد الاتفاقات المتعلقة بإطار سِنداي والتغييرات التحريرية.

باء - خطة عمل لدراسة قائمة بالمؤشرات الإضافية الممكنة

١٨ - خلال عدة جولات من المشاورات الداخلية، بحث أعضاء فريق الخبراء أيضاً المواضع التي قد تستلزم وضع مؤشرات إضافية من أجل رصد التقدم المحرز نحو بلوغ جميع الغايات بشكل كامل وعلى قدم المساواة. وحدد الأعضاء ٣٣ غاية ليست جوانبها مشمولة تماماً بإطار المؤشرات الحالي. ونتيجة لذلك، تم تحديد ما مجموعه ٣٧ مؤشراً إضافياً يُتوخى النظر فيها مستقبلا؛ وترد قائمة كاملة بها في المرفق الرابع.

١٩ - وقام فريق الخبراء بإعداد وتقديم خطة عمل لوضع مقترح لهذه المؤشرات الإضافية ويعتزم البدء في عمله في عام ٢٠١٧. وستُعقد مشاورة مفتوحة بشأن المؤشرات الإضافية المحتملة المقترحة لتشجيع جميع أصحاب المصلحة على المساهمة فيها. وسيستكمل الفريق قائمة بالمؤشرات الإضافية المقترحة التي ستقدم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والأربعين، في آذار/مارس ٢٠١٨.

جيم - خطة مقترحة لإجراء استعراضات لإطار المؤشرات في المستقبل

٢٠ - في الفقرة الفرعية (و) من القرار ١٠١/٤٧، طلبت اللجنة الإحصائية إلى فريق الخبراء تقديم مقترحاته وخطة لإجراء استعراضات لإطار المؤشرات إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والأربعين. واستجابة لذلك الطلب، أعد الفريق خطة مقترحة لإدخال تحسينات على إطار المؤشرات واستعراضه في المستقبل.

٢١ - وتتضمن الخطة المقترحة تحسينات طفيفة سنوية محتملة واستعراضين شاملين. وسيشرع أعضاء فريق الخبراء في إدخال التحسينات السنوية المحتملة التي ستتناول المسائل التالية:

(أ) تحديد أو تصحيح وحدة قياس؛

(ب) توضيح المصطلحات المستخدمة في المؤشر؛

(ج) التهجية أو أي تغييرات تحريرية أخرى؛

(د) أي مسائل ثانوية أخرى لا تغيِّر معنى المؤشر تغييراً جوهرياً.

٢٢ - ومن المقرر إجراء استعراضين شاملين لإطار المؤشرات، وستقدَّم نتائجهما لتنظر فيها اللجنة الإحصائية وتُبت فيها في دورتيها لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥. ويمكن أن يشملا إضافة مؤشرات أو حذفها أو تحسينها أو تعديلها على أساس ما يلي:

(أ) المؤشر لا يغطي الغاية بشكل جيد؛

(ب) يستلزم الأمر وضع مؤشر إضافي و/أو مؤشرات إضافية لتغطية جميع جوانب الغاية؛

(ج) مصادر البيانات الجديدة متوفرة؛

(د) تعثُّر التطوير المنهجي لمؤشر الفئة الثالثة أو لم يُسفر عن النتائج المرجوة؛

(هـ) المؤشر لا يقيس التقدم المحرز نحو بلوغ الغاية.

٢٣ - وقد وضع فريق الخبراء جدولا زمنياً لهذين الاستعراضين الشاملين ويعتزم الشروع في عملية الاستعراض اثني عشر شهراً قبل تقديم اقتراحه إلى اللجنة الإحصائية (ستبدأ عملية الاستعراض في الربع الأخير من عام ٢٠١٨ لإجراء استعراض عام ٢٠٢٠، وفي الربع الأخير من عام ٢٠٢٣ لإجراء استعراض عام ٢٠٢٥). وبمجرد تحديد هذه المؤشرات، سيعقد الفريق مشاورة علنية بشأن التغييرات الممكنة. وبعد استعراض جميع المساهمات ومن خلال مزيد من المناقشات والمشاورات، ستقدَّم التغييرات المقترحة إلى اللجنة للنظر فيها والموافقة عليها.

رابعا - تنفيذ إطار المؤشرات العالمية

ألف - إنشاء نظام للمؤشرات مؤلف من فئات

٢٤ - تيسيراً لتنفيذ إطار المؤشرات العالمية، تصنَّف جميع المؤشرات في ثلاث فئات استناداً إلى مستوى تطورها المنهجي وتوافر البيانات على المستوى العالمي، وهي على النحو التالي:

(أ) الفئة الأولى: المؤشر واضح من حيث المفهوم، والمنهجية والمعايير المعتمدة متوفرة، والبلدان تصدر البيانات بصورة منتظمة؛

(ب) الفئة الثانية: المؤشر واضح من حيث المفهوم، والمنهجية والمعايير المعتمدة متوفرة، لكن البلدان لا تصدر البيانات بصورة منتظمة[٣]؛

(ج) الفئة الثالثة: لا تتوفر أي منهجية أو معايير متعمدة للمؤشر أو العمل جارٍ على وضع أو اختبار المعايير/المنهجية من أجل المؤشر.

٢٥ - والمؤشرات كلها هي على القدر نفسه من الأهمية، والغرض من إنشاء نظام ذي فئات حصراً هو المساعدة على وضع استراتيجيات تنفيذ عالمية. وفي ما يتعلق بالمؤشرات في الفئتين الأولى والثانية، قد لا يكون ما هو متوافر من البيانات على الصعيد الوطني بالضرورة مواكباً للتصنيف العالمي ضمن فئات ويمكن للبلدان أن تنشئ تصنيفاً خاصاً بها من أجل تنفيذ الإطار. وبما أن منهجية المؤشرات المصنفة ضمن الفئة الثالثة لا تزال قيد الإعداد، فلن تكون النظم الإحصائية الوطنية ملزمة بتوفير بيانات متعلقة بتلك المؤشرات إلى أن تتضح معالم المنهجية وآلية جمع البيانات ذات الصلة. وقد عُرِضَ التصنيف المقترح ضمن فئات خلال الاجتماع الثالث لفريق الخبراء، في مدينة مكسيكو، ونُقح لاحقاً على أساس المعلومات

(٣) لا تتوافر بيانات لما لا يقل عن ٥٠ في المائة من مجمل البلدان أو السكان في كل منطقة يكون المؤشر متصلاً بها أو في كل منطقة لا تصدر فيها البيانات بانتظام.

الإضافية التي قدمتها الوكالات، ثم استُكمل في الاجتماع الرابع الذي عقد في جنيف. وفي إطار التصنيف المحدَّث[٤]، يندرج نحو ٦٥ في المائة من المؤشرات ضمن الفئتين الأولى والثانية ونحو ٣٥ في المائة ضمن الفئة الثالثة.

٢٦ - واعترافاً من فريق الخبراء بأن توافر البيانات والمنهجيات سيتحسن مع مرور الوقت، اتفق على آلية لتحديث تصنيف المؤشرات. واتفق أيضاً على النظر في إجراء استعراض أول للمؤشرات المصنفة ضمن الفئة الثالثة في مراحلها النهائية من التطوير المنهجي في اجتماعه الخامس الذي سيعقد في نهاية آذار/مارس ٢٠١٧، والنظر في إجراء استعراض ثانٍ في الربع الأخير من عام ٢٠١٧.

٢٧ - وابتداء من عام ٢٠١٨، ستُنَفَّذ عملية استعراض لإعادة التصنيف ضمن فئات مرة في السنة خلال الاجتماع الذي يعقده فريق الخبراء في الربع الأخير من السنة. وستدعى الوكالات إلى تقديم معلومات محدَّثة (مثلا عن نتائج المبادرات في خطط العمل، والمعايير الدولية والمنهجيات، والبيانات الوصفية والبيانات)، قبل شهر واحد على الأقل من موعد الاجتماع، لدعم طلباتها المتعلقة بإعادة التصنيف. وسيستعرض الفريق الطلبات ويناقشها على نحو أكثر استفاضةً في الاجتماع، ثمّ يصدر نسخة منقحة من التصنيف ضمن فئات.

٢٨ - وبالإضافة إلى التصنيف ضمن فئات، حدد فريق الخبراء وكالة (أو وكالات) مسؤولة محتملة ووكالات شريكة أخرى عن كل مؤشر من مؤشرات الإبلاغ العالمية وعن وضع المؤشرات. والمسؤوليات الرئيسية التي تتولاها هذه الوكالات الدولية هي جمع البيانات من البلدان بموجب الولايات القائمة وعن طريق آليات الإبلاغ، وتجميع البيانات القابلة للمقارنة دولياً في مختلف المجالات الإحصائية، ودعم زيادة عدد الجهات التي تعتمد المعايير المتفق عليها دولياً وتمتثل لها، وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية. وتشمل المسؤوليات الأخرى التي تقع على كاهل الوكالة المسؤولة ما يلي: الاتصال والتنسيق مع النظم الإحصائية الوطنية بطريقة شفافة، بما في ذلك التحقق من صحة التقديرات وتعديلات البيانات عندما يكون ذلك ضرورياً؛ وتجميع مجموعات البيانات الدولية، وحساب المجاميع العالمية والإقليمية وتقديمها إلى شعبة الإحصاءات، إضافة إلى البيانات الوصفية؛ وإعداد موجز التقرير المرحلي السنوي العالمي؛ والتنسيق في مجال وضع المؤشرات مع النظم الإحصائية الوطنية وغيرها من الوكالات الدولية وأصحاب المصلحة. ويدعو الفريق جميع الوكالات المعنية إلى التعاون على وضع المؤشرات.

(٤) للاطلاع على التصنيف المحدث ضمن فئات، انظر الموقع الشبكي التالي: http://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/.

باء – خطط العمل لوضع المؤشرات المصنفة ضمن الفئة الثالثة

٢٩ – في شباط/فبراير ٢٠١٧، سيقدم فريق الخبراء وثيقة معلومات أساسية إلى اللجنة الإحصائية ستتضمن مجموعة من خطط العمل لوضع ما اتفق عليه دولياً من تعاريف ومعايير ومنهجية للمؤشرات المصنفة ضمن الفئة الثالثة. ولا توجد حالياً خطط عمل لبعض المؤشرات التي لا تتولى أي وكالة المسؤولة عنها. ودعا أعضاء الفريق الوكالات إلى استعراض تلك المؤشرات واقتراح أن تصبح وكالات مسؤولة عنها متى أمكن ذلك. وإذا بقيت المؤشر بدون وكالة مسؤولة عنه، يجوز للفريق تنقيحه أو إزالته خلال الاستعراض الشامل الذي سيجريه في عام ٢٠٢٠ أو في عام ٢٠٢٥.

جيم – آلية الإبلاغ العالمية لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٣٠ – وفقاً للتكليف الصادر عن الجمعية العامة في الفقرة ٨٣ من قرارها ١/٧٠، سيُسترشد في أعمال المتابعة والاستعراض على مستوى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالتقرير المرحلي السنوي عن أهداف التنمية المستدامة الذي سيعدّه الأمين العام بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، استناداً إلى إطار المؤشرات العالمية والبيانات التي تعدّها النظم الإحصائية الوطنية والمعلومات المجمّعة على الصعيد الإقليمي. وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، صدر التقرير الأول للأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2016/75) وكان بمثابة مساهمة في المناقشات التي دارت في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ويقدم هذا التقرير السنوي استعراضاً شاملا للحالة الراهنة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بناءً على أحدث البيانات المتاحة بشأن المؤشرات المدرجة في الإطار العالمي المقترح. وفي المنتدى، أكدت الجمعية العامة من جديد، في الفقرة ١٣ من قرارها ٢٩٩/٧٠، أن اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى ستسترشد بتقرير مرحلي سنوي عن أهداف التنمية المستدامة. وفي ما يتصل بإصدار تقرير الأمين العام، أصدر الأمين العام تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، وأطلقت شعبة الإحصاءات قاعدة بيانات عالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة تتضمن ما هو متاح من بيانات قطرية ومجاميع عالمية وإقليمية للمؤشرات[٥]. والبيانات القطرية الواردة في قاعدة البيانات هي بيانات تجمّعها الوكالات الدولية وقد تتضمن تقديرات وتعديلات، كما يرد في قاعدة البيانات.

(٥) انظر E/CN.3/2017/4.

٣١ - وقام فريق الخبراء باستعراض ومناقشة آليات الإبلاغ عن البيانات من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي وتوصّل إلى صياغة سيناريوهات مختلفة للإبلاغ عن البيانات. وتؤدي النظم الإحصائية الوطنية دوراً محورياً فهي تجمع وتوفّر البيانات والبيانات الوصفية للإبلاغ عنها على الصعيد العالمي. وتجمع النظم الإحصائية الدولية البيانات من النظم الإحصائية الوطنية وتوفّر بيانات قابلة للمقارنة دولياً في المجال الذي تنتمي إليه كل من هذه النظم. وتقوم المنظمات الإقليمية في بعض الأحيان، وعند الاقتضاء، بتيسير نقل البيانات والبيانات الوصفية من المستوى الوطني إلى المستوى العالمي. وتجمع شعبة الإحصاءات في قاعدة بيانات البيانات القابلة للمقارنة دولياً والبيانات الوصفية التي تقابل كل مؤشر من المؤشرات[٦]، إلى جانب المجاميع الإقليمية والعالمية المستخدمة في إعداد التقرير المرحلي السنوي. والغرض من ذلك هو تلبية الحاجة إلى الشفافية الكاملة وتمكين مستخدمي البيانات، ومن ضمنهم الدول الأعضاء، من الاطلاع بسهولة على جميع البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في مكان واحد.

٣٢ - وقدم فريق الخبراء عدة توصيات تروم تحسين التنسيق بين النظم الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية تماشياً مع الفقرتين الفرعيتين (ل) و (م) من القرار ١٠١/٤٧. وأوصى بأن تقوم الكيانات الدولية والإقليمية بمواءمة عملياتها لجمع البيانات من أجل الحد من عبء الإبلاغ الذي تتحمله البلدان. واقتُرِح أن تتولى وكالة دولية واحدة فقط مهمة جمع البيانات المتعلقة بمؤشر معين. وفي الفقرة الفرعية (ل) من القرار، وافقت اللجنة على أن يرتكز تجميع المؤشرات العالمية إلى أقصى حد ممكن على الإحصاءات الوطنية الرسمية الموحَّدة والقابلة للمقارنة المقدَّمة من البلدان إلى النظم الإحصائية الدولية، وعلى أن تقوم السلطات الإحصائية الوطنية، عندما تُستخدم منهجيات ومصادر أخرى، باستعراضها والموافقة عليها وعرضها على نحو يتسم بالشفافية. واتفق أعضاء الفريق على الحاجة إلى عملية تستطيع من خلالها البلدان استعراض البيانات الواردة من الوكالات الدولية لكي يكون من الممكن معالجة أوجه التفاوت في البيانات بين المصادر الوطنية والدولية أو تفسيرها وتحديد الشواغل الأخرى التي تعرب عنها البلدان وتوضيحها. وأوصوا بنشر البيانات والبيانات الوصفية على نحو شفاف على الصعيدين الوطني والدولي وباتباع إجراءات لضمان الجودة على الصعيدين الوطني والدولي.

(٦) يمكن الاطلاع على قاعدة البيانات العالمية في الموقع الشبكي التالي: http://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/، والاطلاع على مستودع البيانات الوصفية في الموقع الشبكي التالي: http://unstats.un.org/sdgs/metadata/.

٣٣ - وبالإضافة إلى ذلك، دعا أعضاء فريق الخبراء الوكالات الدولية إلى تبادل جدولها الزمني لجمع البيانات وتوفير معلومات عن تدفقات البيانات القائمة بالفعل مع البلدان. وأوصوا بتوضيح تدفقات البيانات تلك والأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها الهيئات المعنية بها، وعند الاقتضاء، تنقيحها وتنسيقها. وأوصى الأعضاء أيضاً بأن تعدّ البلدان قاعدة بيانات وطنية للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة بوصفها أداة مهمة ومفيدة، واعترفوا بأن الإبلاغ العالمي المتعلق بخطة عام ٢٠٣٠ يتيح فرصة جيدة لتحسين التنسيق في ما بين الأوساط الإحصائية الدولية. وإضافة إلى ذلك، شدد الأعضاء على أهمية التقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في إعداد الدراسات الاستقصائية وإنجازها. واتفق الفريق على أنه ينبغي أن تتاح للبلدان فرص لعرض خبراتها في مجال وضع المؤشرات، لا سيما المؤشرات التي لم تُوضَع على نحو تامّ بعد والتي سيُستفاد فيها من أفضل الممارسات. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تباشر البلدان وضع المؤشرات التي لا تتولى المسؤولية عنها أية وكالة.

٣٤ - وتطوع بعض البلدان بتقديم بياناته القطرية إلى شعبة الإحصاءات لإدراجها في مشروع مختبر للبيانات القطرية، الغرض منه تحديد أوجه التفاوت بين البيانات الوطنية والدولية من أجل تيسير الحوار بين البلدان والوكالات وتعزيز التنسيق داخل النظم الإحصائية الوطنية.

خامسا - برنامج عمل فريق الخبراء

٣٥ - من المقترح أن ينفّذ فريق الخبراء الأنشطة التالية في الفترة ما بين آذار/مارس ٢٠١٧ وآذار/مارس ٢٠١٨:

(أ) وضع إجراءات استعراض خطط العمل المتعلقة بالمؤشرات المصنفة ضمن الفئة الثالثة واستكمال آلية لنقل المؤشرات من فئة إلى أخرى؛

(ب) بدء عملية استعراض المؤشرات الإضافية المحتملة وتقديم اقتراح بشأن وضع مؤشرات أخرى لتنظر فيها اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والأربعين؛

(ج) استعراض مدى توافر البيانات اللازمة للمؤشرات المصنفة ضمن الفئتين الأولى والثانية وإعداد خطة لزيادة تغطية البيانات المتعلقة بالمؤشرات المصنفة ضمن الفئة الثانية مع الفريق الفرعي المشترك بين فريق الخبراء والفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(د) وضع مزيد من التوجيهات بشأن مسألة تصنيف البيانات؛

(هـ) مواصلة أعمال الأفرقة العاملة الثلاثة المعنية بتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية والمعلومات الجغرافية المكانية وأوجه الترابط؛

(و) عقد اجتماعين، أولهما في آذار/مارس ٢٠١٧ والثاني في الربع الأخير من عام ٢٠١٧، في موعدين يحددان في ما بعد، ومواصلة التفاعل إلكترونياً عن طريق التداول عبر الفيديو، عند الاقتضاء.

سادسا - النقاط المطروحة للمناقشة

٣٦ - **اللجنة الإحصائية مدعوة إلى إبداء آرائها بشأن البنود التالية واعتمادها:**

(أ) **إطار المؤشرات العالمية المنقح للأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما يشمل بعض التحسينات؛**

(ب) **الخطط المقترحة والجدول الزمني لاستعراضات إطار المؤشرات، بما في ذلك الخطة المقترحة لمعالجة المؤشرات الإضافية المحتملة؛**

(ج) **الآلية المقترحة لإعادة تصنيف فئات المؤشرات؛**

(د) **الاختصاصات المنقحة لفريق الخبراء؛**

(هـ) **برنامج العمل المقترح لفريق الخبراء في السنة المقبلة.**

المرفق الأول

اختصاصات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

١ - سيضطلع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالمهام التالية:

(أ) وضع إطار للمؤشرات من أجل متابعة واستعراض الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي، مع مراعاة الجهود التي تبذلها حالياً مختلف مجموعات البلدان والمنظمات، بما فيها الوكالات الإقليمية والدولية واللجان الإقليمية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية الأخرى، كي تعتمدهما اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين، في عام ٢٠١٦؛

(ب) تقديم الدعم التقني اللازم لتنفيذ إطار المؤشرات والرصد الموافق عليه على مدى فترة الخمسة عشر عاماً حتى عام ٢٠٣٠؛ وكفالة استخدام تعاريف منسقة ومتفق عليها للمؤشرات؛ وتبادل الخبرات بشأن رصد أهداف التنمية المستدامة؛ وتشجيع الممارسات الجيدة والابتكارات، في مجالات منها بناء القدرات الوطنية؛

(ج) إجراء استعراض منتظم للتطورات المنهجية والمسائل المتصلة بالمؤشرات وبياناتها الوصفية؛

(د) إجراء استعراض منتظم لأنشطة بناء القدرات في المجالات الإحصائية المتصلة برصد أهداف التنمية المستدامة، وتقديم توصيات لكي يَنظر فيها كل من اللجنة الإحصائية، والفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية؛

(هـ) استعراض ودعم عمل الأمانة العامة في ما يتعلق بإنشاء منتدى لمستعملي بيانات أهداف التنمية المستدامة، ووضع أدوات لتحليل البيانات، وأداة متابعة مفتوحة لتتبع حالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٢ - ويتألف فريق الخبراء من ٢٧ ممثلاً عن المكاتب الإحصائية الوطنية، وعضو واحد بحكم منصبه[أ] ويشمل أيضاً، بصفة مراقبين، ممثلين عن اللجان الإقليمية والوكالات الإقليمية والدولية، لتقديم المشورة والدعم التقني الهام عند الحاجة. وسيعيّن أعضاء الفريق عن طريق

(أ) رئيس اللجنة الإحصائية هو عضو بحكم منصبه في فريق الخبراء.

الآليات الإقليمية القائمة[ب] لفترة أولية ممتدة على سنتين، وبعد ذلك يُتَوقع أن يعمل بعضهم بالتناوب وفق ما اتفقت عليه الآليات الإقليمية المعنية، وذلك من أجل كفالة تمثيل إقليمي متساوٍ وخبرة تقنية ومشاركة أعضاء من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدولة الجزرية الصغيرة النامية. وستكفل الآليات الإقليمية المعنية تناوب عدد معين من الأعضاء من أجل ضمان استمرارية عمل الفريق[ج]. ويمكن للبلدان غير الأعضاء في الفريق أن توفد ممثليها للمشاركة في أنشطة الفريق بصفة مراقبين.

٣ - وستكون شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة هي أمانة فريق الخبراء. وستنتخب الدول الأعضاء المنضمة إلى الفريق رئيسيْن. وعند تناوب العضوية، يتوقع أن يتنحى أحد الرئيسيْن ويُدعى للعمل لفترة إضافية مدتها سنتان بصفة عضو. ويُفَضّل ألا يكون أعضاء فريق الخبراء في الوقت نفسه أعضاء في الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. أما أفرقة الرصد العالمية القائمة، المكونة عموماً من ممثلي النظم الإحصائية الوطنية وخبراء من وكالات دولية معنية بمؤشرات محددة، فستُسهم في عمل فريق الخبراء على النحو الذي يراه الفريق مناسباً. وإضافة إلى ذلك، ستُشَكّل أفرقة رصد عالمية، حسب الاقتضاء، وستضم خبراء وطنيين ودوليين يساعدون الفريق على اختيار المؤشرات وتعريفها وتجميع البيانات والإبلاغ عنها لرصد التقدم المحرز في المجالات الجديدة والمستجدة التي تشملها الأهداف والغايات الجديدة.

٤ - وسيقوم الفريق بعمله بطريقة علنية وشاملة وشفافة، وسيدعو الخبراء، عند الاقتضاء، من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص إلى المساهمة بما لديهم من دراية فنية وخبرات في مجال المؤشرات والأساليب المبتكرة في تجميع البيانات.

٥ - وسيجتمع الفريق بحضور أعضائه شخصياً مرتين في السنة، وسينجز أعماله في ما عدا ذلك إلكترونياً. وتمول المشاركة في الاجتماعات التي تُعقد بحضور الأعضاء شخصياً تمويلاً ذاتياً. وقد يتلقى عدد محدود من البلدان النامية التي هي أعضاء في الفريق التمويل

(ب) اللجنة الإحصائية الأفريقية، ومؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، والمؤتمر الإحصائي للأمريكيتين، ولجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ولجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(ج) سيتناوب ما مجموعه تسعة أعضاء على مناصبهم: عضوان من شرق أفريقيا ووسطها وجنوبها وغربها؛ وعضو واحد من شمال أفريقيا وغرب آسيا؛ وعضوان من وسط آسيا وشرقها وجنوبها وجنوبها الشرقي وأوقيانوسيا؛ وعضوان من منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى والجنوبية؛ وعضوان من أوروبا الشرقية وأمريكا الشمالية وشمال أوروبا وجنوبها وغربها.

لدعم مشاركتها في الاجتماعات، إذا كان ذلك متاحاً. وفي هذا الصدد، يتوقع إنشاء صندوق استئماني من أجل تعبئة الموارد اللازمة لدعم عمل الفريق.

٦ - وسيقدم الفريق تقريراً سنوياً إلى اللجنة الإحصائية وسيلتمس التوجيه منها.

المرفق الثاني

قائمة أعضاء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لغاية ١ آذار/مارس ٢٠١٧

رئيس اللجنة الإحصائية*

- البرازيل

شرق أفريقيا

- أوغندا
- جمهورية تترانيا المتحدة

وسط أفريقيا وجنوبها

- بوتسوانا
- الكاميرون

غرب أفريقيا

- السنغال
- كابو فيردي

شمال أفريقيا

- الجزائر

غرب آسيا

- أرمينيا
- البحرين
- مصر

* رئيس اللجنة الإحصائية هو عضو بحكم منصبه في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

وسط آسيا وشرقها وجنوبها وجنوبها الشرقي

- الصين
- الفلبين
- قيرغيزستان
- الهند

أوقيانوسيا

- ساموا
- فيجي

منطقة البحر الكاريبي

- جامايكا
- كوبا

أمريكا الوسطى والجنوبية

- البرازيل
- كولومبيا
- المكسيك

أوروبا الشرقية

- الاتحاد الروسي

أمريكا الشمالية وشمال أوروبا وغربها وجنوبها

- ألمانيا
- السويد
- فرنسا
- كندا
- هولندا

المرفق الثالث

القائمة المنقّحة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي

ينبغي أن تُصنف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، عند الاقتضاء، حسب الدخل والجنس والسن والانتماء العرقي والإثني ووضع الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي، أو غير ذلك من الخصائص، وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦١).

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
الهدف ١ – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	
١-١ القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يُقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم	١-١-١ نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، بحسب الجنس والعمر والوضع الوظيفي والموقع الجغرافي (حضري/ريفي)
١-٢ تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل، بحلول عام ٢٠٣٠	١-٢-١ نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسب الجنس والعمر ١-٢-٢ نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية
١-٣ استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء، بحلول عام ٢٠٣٠	١-٣-١ نسبة السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا/النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية، بحسب الجنس، مع التمييز بين الأطفال والعاطلين عن العمل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والحوامل/الأطفال حديثي الولادة وضحايا إصابات العمل والفقراء والضعفاء

ملحوظة: يتضمن هذا المرفق القائمة المنقّحة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، بما في ذلك التحسينات والتعديلات التي أُدخلت على عدة مؤشرات لتعكس الاتفاقات بشأن إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، والتغييرات التحريرية. وأُدخلت هذه التغييرات على أساس القائمة النهائية للمؤشرات المقترحة لأهداف التنمية المستدامة التي ترد في المرفق الرابع للوثيقة E/CN.3/2016/2/Rev.1، التي وافقت عليها اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٦.

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
١-٤ ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام ٢٠٣٠	١-٤-١ نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية ١-٤-٢ نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض، ولديهم مستندات معترف بها قانوناً ويعتبرون حقوقهم في الأرض مضمونة، بحسب الجنس ونوع الحيازة
١-٥ بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحلول عام ٢٠٣٠	١-٥-١ عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص ١-٥-٢ الخسائر الاقتصادية التي تعزى مباشرة إلى الكوارث مقابل الناتج المحلي الإجمالي العالمي ١-٥-٣ عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ ١-٥-٤ نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث
١-أ كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده	١-أ-١ نسبة الموارد المحشودة محلياً والتي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر ١-أ-٢ نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) ١-أ-٣ المجموع الإجمالي للمنح والتدفقات الوافدة التي لا تستتبع اقتراض ديون والتي تخصَّص مباشرة لبرامج الحد من الفقر محسوباً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
١-ب وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر	١-ب-١ نسبة الإنفاق الحكومي الرأسمالي والمتكرر المخصص للقطاعات التي تفيد المرأة والفقراء والفئات الضعيفة بشكل غير متناسب
الهدف ٢ - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة	
٢-١ القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام، بحلول عام ٢٠٣٠	٢-١-١ معدل انتشار نقص التغذية
	٢-١-٢ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي
٢-٢ وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دولياً بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمراضع وكبار السن، بحلول عام ٢٠٢٥	٢-٢-١ معدل انتشار توقّف النمو (الطول بالنسبة للعمر <-٢ نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة
	٢-٢-٢ معدل انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول >+٢ أو <-٢ نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، بحسب النوع (الهزال وزيادة الوزن)
٢-٣ مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون، بما في ذلك من خلال ضمان الأمن والمساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام ٢٠٣٠	٢-٣-١ حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعوية/الحرجية
	٢-٣-٢ متوسط إيرادات صغار منتجي الأغذية، بحسب الجنس ووضعهم كأفراد من الشعوب الأصلية

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
٢-٤ ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام ٢٠٣٠	٢-٤-١ نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة
٢-٥ الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات المدجنة والأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دولياً، بحلول عام ٢٠٢٠	٢-٥-١ عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفظ على المدى المتوسط أو الطويل ٢-٥-٢ نسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر، أو غير معرضة للخطر، أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها
٢-أ زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً	٢-أ-١ مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية ٢-أ-٢ مجموع التدفقات الرسمية (المساعدة الإنمائية الرسمية مضافا إليها تدفقات رسمية أخرى) إلى القطاع الزراعي
٢-ب منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح كل ما يُفسدها في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية	٢-ب-١ إعانات الصادرات الزراعية
٢-ج اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها	٢-ج-١ مؤشر مفارقات أسعار الأغذية

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
الهدف ٣ – ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	
٣-١ خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من ٧٠ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي، بحلول عام ٢٠٣٠	٣-١-١ معدل الوفيات النفاسية ٣-١-٢ نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة
٣-٢ وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام ٢٠٣٠، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى ١٢ حالة وفاة في كل ٠٠٠ ١ مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى ٢٥ حالة وفاة في كل ٠٠٠ ١ مولود حي	٣-٢-١ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ٣-٢-٢ معدل وفيات المواليد
٣-٣ وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام ٢٠٣٠	٣-٣-١ عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل ٠٠٠ ١ شخص غير مصاب من السكان بحسب الجنس والعمر والفئات الرئيسية من السكان ٣-٣-٢ معدل انتشار داء السل لكل ٠٠٠ ١٠٠ شخص ٣-٣-٣ عدد حالات الإصابة بالملاريا لكل ٠٠٠ ١ شخص ٣-٣-٤ عدد الإصابات بأمراض التهاب الكبد الوبائي باء لكل ٠٠٠ ١٠٠ شخص ٣-٣-٥ عدد الأشخاص الذين يستلزمون تدخلات لمكافحة الأمراض المدارية المهملة
٣-٤ تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين، بحلول عام ٢٠٣٠	٣-٤-١ معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة ٣-٤-٢ معدل الوفيات الناجمة عن الانتحار

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
٣-٥ تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد المخدرة، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك	٣-٥-١ نطاق تغطية التدخلات العلاجية (الخدمات الدوائية والنفسانية وخدمات إعادة التأهيل والرعاية اللاحقة) لمعالجة الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات ٣-٥-٢ الاستعمال الضار للكحول، محدداً وفقاً للظروف الوطنية في إطار استهلاك الفرد الواحد من الكحول (من سن ١٥ سنة فأكثر) في سنة تقويمية باللترات من الكحول الصافي
٣-٦ خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الصعيد العالمي إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠	٣-٦-١ معدلات الوفيات الناجمة عن الإصابات جراء حوادث المرور على الطرق
٣-٧ ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام ٢٠٣٠	٣-٧-١ نسبة النساء في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة) اللاتي لُبيّت حاجتُهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة ٣-٧-٢ معدل الولادات لدى المراهقات (١٠-١٤ سنة؛ و ١٥-١٩ سنة) لكل ٠٠٠ ١ امرأة في ذلك العمر
٣-٨ تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة الجيّدة الفعالة الميسورة التكلفة	٣-٨-١ تغطية تُوفر الخدمات الصحية الأساسية (المعرَّفة باعتبارها متوسط التغطية التي توفر الخدمات الأساسية المستندة إلى الإجراءات الكاشفة التي تشمل الصحة الإنجابية وصحة الأمهات والمواليد الجدد والأطفال، والأمراض المعدية والأمراض غير المعدية والقدرة على توفير الخدمات وإمكانية الوصول إليها بين السكان عموماً والأكثر حرماناً خصوصاً) ٣-٨-٢ نسبة السكان الذين تصرف أسرهم المعيشية نفقات كبيرة على الصحة محسوبة كحصة من مجموع إنفاق الأسر المعيشية أو دخلها
٣-٩ الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة بحلول عام ٢٠٣٠	٣-٩-١ معدل الوفيات المنسوب إلى الأسر المعيشية وتلوث الهواء المحيط ٣-٩-٢ معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير المأمونة، وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة والافتقار إلى المرافق الصحية (التعرض لخدمات غير مأمونة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
	٣-٩-٣ معدل الوفيات المنسوب إلى التسمم غير المتعمد
٣-أ تعزيز تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء	٣-أ-١ معدل الانتشار الموحد السن لاستعمال التبغ حالياً لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر
٣-ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية	٣-ب-١ نسبة السكان المستهدفين المستفيدين من جميع اللقاحات الواردة في البرنامج الوطني لبلدهم ٣-ب-٢ مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البحوث الطبية والقطاعات الصحية الأساسية ٣-ب-٣ نسبة المرافق الصحية المتاحة فيها مجموعة أساسية من الأدوية الضرورية التي تفي بالغرض بكلفة ميسورة على الدوام
٣-ج زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة	٣-ج-١ معدل كثافة الأخصائيين الصحيين وتوزيعهم
٣-د تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية	٣-د-١ القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية والجاهزيةُ لمواجهة حالات الطوارئ الصحية
الهدف ٤ – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع	
٤-١ ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠	٤-١-١ نسبة الأطفال والشباب: (أ) في الصف الثاني/الثالث؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ (ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في ’١‘ القراءة، ’٢‘ الرياضيات، بحسب الجنس
٤-٢ ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٣٠	٤-٢-١ نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يسيرون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة والتعلم والرفاه النفسي، بحسب الجنس

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
	٤-٢-٢ معدل المشاركة في التعلُّم المنظَّم (قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)، بحسب الجنس
٤-٣ ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام ٢٠٣٠	٤-٣-١ معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً الماضية، بحسب الجنس
٤-٤ الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام ٢٠٣٠	٤-٤-١ نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب نوع المهارة
٤-٥ القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠	٤-٥-١ مؤشرات التكافؤ (أنثى/ذكر، وريفي/حضري، وأدنى/أعلى خمس السكان ثراء وفئات أخرى مثل ذوي الإعاقة وأفراد الشعوب الأصلية والمتضررين من النزاع، متى توفرت البيانات عن ذلك) لجميع مؤشرات التعليم المندرجة في هذه القائمة التي يمكن تصنيفها
٤-٦ ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠	٤-٦-١ نسبة السكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتا من الكفاءة في المهارات الوظيفية التي تخص (أ) الأمية و (ب) الحساب، بحسب الجنس
٤-٧ ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠	٤-٧-١ مدى تعميم '١' تعليم المواطنة العالمية و '٢' التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك على جميع الصعد في: (أ) السياسات التعليمية الوطنية، و (ب) والمناهج الدراسية و (ج) تدريب المعلمين و (د) تقييم الطلاب
٤-أ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع	٤-أ-١ نسبة المدارس التي تحصل على: (أ) الطاقة الكهربائية؛ (ب) شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية؛ (ج) أجهزة حاسوبية لأغراض التعليم؛ (د) بنى تحتية ومواد ملائمة لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة؛ (هـ) مياه الشرب الأساسية؛ (و) مرافق صحية أساسية غير

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
	مختلطة؛ (ز) مرافق أساسية لغسل الأيدي (وفق التعاريف الواردة في مؤشر توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)
٤-ب الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام ٢٠٢٠	٤-ب-١ حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم المنح بحسب القطاع ونوع الدراسة
٤-ج الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام ٢٠٣٠	٤-ج-١ نسبة المعلمين في (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي؛ (ب) التعليم الابتدائي؛ (ج) التعليم الإعدادي؛ (د) التعليم الثانوي الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظَّم للمعلمين (مثل التدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين
الهدف ٥ - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	
٥-١ القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان	٥-١-١ ما إذا كانت ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس
٥-٢ القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال	٥-٢-١ نسبة النساء والفتيات المعاشِرات اللاتي يبلغ سنهن الخامسة عشرة وما فوق واللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من عشير حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، مصنفة بحسب شكل العنف والعمر
	٥-٢-٢ نسبة النساء والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللاتي تعرضن للعنف الجنسي من أشخاص غير العشير، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، بحسب العمر ومكان حدوث العنف
٥-٣ القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث	٥-٣-١ نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٤ سنة واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل أن يبلغن ١٥ عاماً و ١٨ سنة

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
	٥-٣-٢ نسبة الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاماً اللاتي خضعن لعملية تشويه/بتر الأعضاء التناسلية، بحسب العمر
٥-٤ الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المترلي غير مدفوعة الأجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبا على الصعيد الوطني	٥-٤-١ نسبة الوقت المخصص للأعمال المترلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، بحسب الجنس والعمر والمكان
٥-٥ كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة	٥-٥-١ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في (أ) البرلمانات الوطنية و (ب) الحكومات المحلية ٥-٥-٢ نسبة النساء في المناصب الإدارية
٥-٦ ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما	٥-٦-١ نسبة النساء من سن ١٥ إلى ٤٩ سنة اللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الخاصة بالصحة الإنجابية ٥-٦-٢ عدد البلدان التي لديها قوانين وأنظمة تكفل حصول النساء والرجال من سن ١٥ سنة فأكثر على خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية بشكل كامل وعلى قدم المساواة
٥-أ القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية	٥-أ-١ (أ) نسبة إجمالي المزارعين الذين يمتلكون أراض زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، بحسب الجنس؛ (ب) وحصة المرأة بين الملاّك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، بحسب نوع الحيازة ٥-أ-٢ نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها
٥-ب تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة	٥-ب-١ نسبة الأفراد الحائزين على هواتف محمولة/خلوية، بحسب الجنس

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
٥-ج اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات	٥-ج-١ نسبة البلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
الهدف ٦ – ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة	
٦-١ تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠	٦-١-١ نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة
٦-٢ تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠	٦-٢-١ نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه
٦-٣ تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمون بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٣٠	٦-٣-١ نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة ٦-٣-٢ نسبة الكتل المائية الآتية من مياه محيطة ذات نوعية جيدة
٦-٤ زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام ٢٠٣٠	٦-٤-١ التغير في كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن ٦-٤-٢ حجم الضغط الذي تتعرض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة
٦-٥ تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠٣٠	٦-٥-١ درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (صفر – ١٠٠) ٦-٥-٢ نسبة منطقة حوض المياه العابرة للحدود التي لها ترتيبات تنفيذية تتعلق بالتعاون في مجال المياه
٦-٦ حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام ٢٠٢٠	٦-٦-١ نسبة التغير في نطاق النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه خلال فترة من الزمن

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
٦-أ تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠	٦-أ-١ مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي التي تعد جزءاً من خطة إنفاق تتولى الحكومة تنسيقها
٦-ب دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي	٦-ب-١ نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة فيما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المياه والصرف الصحي
الهدف ٧ – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	
٧-١ ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠	٧-١-١ نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء
	٧-١-٢ نسبة السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين
٧-٢ تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة من مصادر الطاقة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠	٧-٢-١ حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة
٧-٣ مضاعفة المعدل العالمي للتحسُّن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠	٧-٣-١ كثافة الطاقة التي تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي
٧-أ تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام ٢٠٣٠	٧-أ-١ التدفقات المالية الدولية الموجهة إلى البلدان النامية لدعم أنشطة البحث والتطوير في مجال الطاقة النظيفة وإنتاج الطاقة المتجددة، بما في ذلك النظم الهجينة
٧-ب توسيع نطاق البُنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام ٢٠٣٠	٧-ب-١ الاستثمارُ في مجال كفاءة الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومبلغُ الاستثمار الأجنبي المباشر في التحويلات المالية الموجهة للبنية التحتية وخدمات التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
الهدف ٨ – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	
٨-١ الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً	٨-١-١ معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
٨-٢ تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة	٨-٢-١ معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
٨-٣ تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية	٨-٣-١ نسبة العمالة غير الرسمية في غير العمالة الزراعية، بحسب الجنس
٨-٤ تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيا، حتى عام ٢٠٣٠، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقا للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة	٨-٤-١ الأثرُ المادي ونصيبُ الفرد من الأثر المادي ونسبةُ الأثر المادي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨-٤-٢ الاستهلاك المادي المحلي ونصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي ونسبة الاستهلاك المادي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي
٨-٥ تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠	٨-٥-١ متوسط الدخل في الساعة للنساء والرجال العاملين، بحسب الوظيفة والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة ٨-٥-٢ معدل البطالة، بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة
٨-٦ الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام ٢٠٢٠	٨-٦-١ نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
٨-٧ اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٢٥	٨-٧-١ النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٧ سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال وعددهم، بحسب الجنس والعمر
٨-٨ حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة	٨-٨-١ معدلات وقوع إصابات العمل المميتة وغير المميتة، بحسب جنس العمال ووضعهم كمهاجرين ٨-٨-٢ مستوى امتثال البلدان لحقوق العمل (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) استناداً إلى نصوص منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية، بحسب الجنس ووضع المهاجرين
٨-٩ وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام ٢٠٣٠	٨-٩-١ الناتج المحلي الإجمالي الذي يُعزى مباشرة إلى السياحة كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ومن معدل النمو ٨-٩-٢ نسبة الوظائف في قطاعات السياحة المستدامة من مجموع الوظائف في قطاع السياحة
٨-١٠ تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها	٨-١٠-١ (أ) عدد فروع المصارف التجارية لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة من البالغين و (ب) أجهزة الصرف الآلي لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة من البالغين ٨-١٠-٢ نسبة البالغين (١٥ سنة فأكثر) الذين لهم حساب مصرفي أو حساب في مؤسسة مالية أخرى أو لدى مقدم خدمات مالية متنقلة
٨-أ زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً	٨-أ-١ المعونة من أجل الالتزامات والمدفوعات المتصلة بالتجارة
٨-ب وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام ٢٠٢٠	٨-ب-١ وجود استراتيجية وطنية مكتملة وموضوعة موضع التنفيذ تتعلق بتشغيل الشباب، سواء كاستراتيجية قائمة بذاتها أو كعنصر من الاستراتيجية الوطنية للتشغيل

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
الهدف ٩ – إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار	
٩-١ إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة	٩-١-١ نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول ٩-١-٢ عدد الركاب وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل
٩-٢ تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠ في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً	٩-٢-١ القيمة المضافة من الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبحسب نصيب الفرد ٩-٢-٢ العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة
٩-٣ زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات الميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق	٩-٣-١ نسبة الصناعات الصغيرة الحجم من مجموع القيمة المضافة من الصناعات ٩-٣-٢ نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرض أو خط ائتمان
٩-٤ تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها	٩-٤-١ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة
٩-٥ تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير	٩-٥-١ الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٩-٥-٢ العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة
٩-أ تيسير إنشاء البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية	٩-أ-١ مجموع الدعم الدولي الرسمي (المساعدة الإنمائية الرسمية بالإضافة إلى التدفقات الرسمية الأخرى) للبنى التحتية

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
٩-ب دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى	٩-ب-١ نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة
٩-ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠	٩-ج-١ نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا
الهدف ١٠ – الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها	
١٠-١ التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى ٤٠ في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام ٢٠٣٠	١٠-١-١ معدلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى ٤٠ في المائة من السكان ومجموع السكان
١٠-٢ تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠	١٠-٢-١ نسبة السكان الذين يعيشون دون ٥٠ في المائة من متوسط الدخل، بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة
١٠-٣ ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد	١٠-٣-١ نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصيا لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الاثني عشر شهرا السابقة لأسباب يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساسها
١٠-٤ اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً	١٠-٤-١ حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية
١٠-٥ تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات	١٠-٥-١ مؤشرات السلامة المالية
١٠-٦ ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات	١٠-٦-١ نسبة عضوية البلدان النامية وحقوقها في التصويت في المنظمات الدولية

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
١٠-٧ تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة	١٠-٧-١ تكاليف التوظيف التي يتحملها الموظف كنسبة من الإيرادات السنوية في بلد المقصد ١٠-٧-٢ عدد البلدان التي نفذت سياسات هجرة متسمة بحسن الإدارة
١٠-أ تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية	١٠-أ-١ نسبة بنود التعريفات الجمركية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المتمتعة بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية
١٠-ب تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية	١٠-ب-١ مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات (على سبيل المثال المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات الأخرى)
١٠-ج خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ٥ في المائة، بحلول عام ٢٠٣٠	١٠-ج-١ تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبالغ المحولة
الهدف ١١ - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	
١١-١ ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام ٢٠٣٠	١١-١-١ نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة
١١-٢ توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام ٢٠٣٠	١١-٢-١ نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة
١١-٣ تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام ٢٠٣٠	١١-٣-١ نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني ١١-٣-٢ نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، ويعمل بانتظام ويُدار بطريقة ديمقراطية

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
١١-٤ تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي	١١-٤-١ نصيب الفرد من مجموع النفقات (في القطاعين العام والخاص) التي أنفقت لصون وحماية وحفظ جميع أصناف التراث الثقافي والطبيعي، بحسب نوع التراث (ثقافي وطبيعي ومختلط، وما يعتبره مركز التراث العالمي تراثاً) ومستوى الحكم (وطني وإقليمي، ومحلي/بلدي)، ونوع الإنفاق (إنفاق تشغيلي/استثمار) ونوع التمويل المقدم من القطاع الخاص (تبرعات عينية، وتمويل من القطاع الخاص غير الربحي وبرامج الرعاية)
١١-٥ التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠	١١-٥-١ عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص ١١-٥-٢ الخسائر الاقتصادية التي تعزى مباشرة إلى الكوارث مقابل الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية البالغة الأهمية وعدد حالات انقطاع الخدمات الأساسية
١١-٦ الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام ٢٠٣٠	١١-٦-١ نسبة النفايات الصلبة للمدن التي تُجمع بانتظام ومع تفريغها نهائياً بقدر كاف من مجموع النفايات الصلبة للمدن، بحسب المدينة ١١-٦-٢ المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة ٢,٥ والجسيمات من الفئة ١٠) في المدن (المرجَّح حسب السكان)
١١-٧ توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام ٢٠٣٠	١١-٧-١ متوسط حصة المنطقة السكنية بالمدن التي تمثل فضاء مفتوحا للاستخدام العام للجميع، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة ١١-٧-٢ نسبة ضحايا التحرش البدني أو الجنسي بحسب العمر والجنس ووضع الأشخاص ذوي الإعاقة ومكان حدوثه خلال الاثني عشر شهرا السابقة
١١-أ دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية	١١-أ-١ نسبة السكان الذين يعيشون في المدن التي تنفذ خطط إنمائية مدنية وإقليمية، وتدمج التوقعات السكانية والاحتياجات من الموارد، بحسب حجم المدينة

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
١١-ب العمل بحلول عام ٢٠٢٠، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠	١١-ب-١ عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ ١١-ب-٢ نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث
١١-ج دعم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية	١١-ج-١ نسبة الدعم المالي المقدم إلى أقل البلدان نمواً والمرصود لتشييد وتجديد المباني المستدامة والقادرة على الصمود والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد والتي تستخدم مواد محلية
الهدف ١٢ - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	
١٢-١ تنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها	١٢-١-١ عدد البلدان التي لديها خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أو التي أدمجت تلك الخطط في سياساتها الوطنية باعتبارها أولوية أو غاية
١٢-٢ تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام ٢٠٣٠	١٢-٢-١ الأثرُ المادي ونصيبُ الفرد من الأثر المادي ونسبةُ الأثر المادي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢-٢-٢ الاستهلاك المادي المحلي ونصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي ونسبة الاستهلاك المادي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي
١٢-٣ تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام ٢٠٣٠	١٢-٣-١ المؤشر العالمي لخسائر الأغذية

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
١٢-٤ تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام ٢٠٢٠	١٢-٤-١ عدد الأطراف في الاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بنفايات المواد الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية، التي تفي بتعهداتها والتزاماتها في نقل المعلومات على النحو الذي يتطلبه كل اتفاق ذي صلة ١٢-٤-٢ نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة ونسبة النفايات الخطرة المعالَجة، بحسب نوع المعالجة
١٢-٥ الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠	١٢-٥-١ معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها
١٢-٦ تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها	١٢-٦-١ عدد الشركات التي تنشر تقارير تتعلق بالاستدامة
١٢-٧ تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية	١٢-٧-١ عدد البلدان التي تنفذ السياسات وخطط العمل المتعلقة بالشراء العمومي المستدام
١٢-٨ ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام ٢٠٣٠	١٢-٨-١ مدى تعميم مراعاة '١' تعليم المواطنة العالمية و '٢' التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التثقيف بشأن تغير المناخ) في (أ) السياسات التربوية الوطنية، (ب) المناهج الدراسية، (ج) تدريب المعلمين، (د) وتقييم الطلاب
١٢-أ دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدماً نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة	١٢-أ-١ كمية الدعم المقدم إلى البلدان النامية في البحث والتطوير من أجل إرساء أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والتكنولوجيا السليمة بيئياً
١٢-ب وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات السياحة المستدامة، التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، في التنمية المستدامة	١٢-ب-١ عدد السياسات والاستراتيجيات أو خطط العمل المنفذة في مجال السياحة المستدامة المتفق على أدوات رصدها وتقييمها
١٢-ج ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك	١٢-ج-١ مقدار إعانات الوقود الأحفوري لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج والاستهلاك) وكنسبة من مجموع النفقات الوطنية على الوقود الأحفوري

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة	
الهدف ١٣ – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره[أ]	
١٣-١ تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك المخاطر	١٣-١-١ عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص
	١٣-١-٢ عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠
	١٣-١-٣ نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث
١٣-٢ إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني	١٣-٢-١ عدد البلدان التي أبلغت عن وضع أو تفعيل سياسة/استراتيجية/خطة متكاملة تزيد من قدراتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزز قدراتها على التأقلم مع المناخ وانبعاثات غازات الدفيئة على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية (بما في ذلك وضع خطط تكيُّف وطنية، وتقديم مساهمة محددة على الصعيد الوطني، وبلاغات وطنية، وتقرير عن المستجدات لفترة السنتين، أو غير ذلك)
١٣-٣ تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به	١٣-٣-١ عدد البلدان التي أدمجت في مناهجها الدراسية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي مواضيع التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به
	١٣-٣-٢ عدد البلدان التي أبلغت عن تعزيز قدرتها المؤسسية والهيكلية والفردية على تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا والتدابير الإنمائية

(أ) مع التسليم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي.

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
١٣-أ تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن	١٣-أ-١ المبلغ الذي يجمع سنوياً مقيماً بدولار الولايات المتحدة في الفترة بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥ للوفاء بالالتزام بحشد مبلغ ١٠٠ بليون دولار
١٣-ب تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة	١٣-ب-١ عدد أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى دعماً متخصصاً وكمية الدعم المقدم، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، لآليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة
الهدف ١٤ - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	
١٤-١ منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام ٢٠٢٥	١٤-١-١ مؤشر فرط المغذيات في المناطق الساحلية وكثافة المخلفات البلاستيكية الطافية
١٤-٢ إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادتها إلى ما كانت عليه من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام ٢٠٢٠	١٤-٢-١ نسبة المناطق الاقتصادية الحصرية الوطنية التي تتم إدارتها باستخدام مقاربات قائمة على النظم الإيكولوجية
١٤-٣ تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات	١٤-٣-١ قياس متوسط الحموضة البحرية في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات
١٤-٤ تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى	١٤-٤-١ نسبة الأرصدة السمكية التي تقع ضمن حدود مستويات مستدامة من الناحية البيولوجية

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام ٢٠٢٠	
١٤-٥ حفظ ١٠ في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام ٢٠٢٠	١٤-٥-١ نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية
١٤-٦ حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول عام ٢٠٢٠[ب]	١٤-٦-١ التقدم المحرز من جانب البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم
١٤-٧ زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام ٢٠٣٠	١٤-٧-١ مصائد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا وجميع البلدان
١٤-أ زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً	١٤-أ-١ نسبة مجموع الميزانية المخصصة للبحوث في مجال التكنولوجيا البحرية
١٤-ب توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق	١٤-ب-١ التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تطبيق إطار قانوني/تنظيمي/سياساتي/مؤسسي يعترف بحقوق

(ب) مع مراعاة ما يجري حالياً من مفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية، وخطة الدوحة الإنمائية، وولاية هونغ كونغ الوزارية.

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
	مصائد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي هذه الحقوق
١٤-ج تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة ١٥٨ من وثيقة ''المستقبل الذي نصبو إليه''	١٤-ج-١ عدد البلدان التي تحرز تقدماً في التصديق على صكوك متعلقة بالمحيطات تنفذ القانون الدولي وفي قبولها وتنفيذها بواسطة أطر قانونية وسياساتية ومؤسسية، على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من أجل حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام
الهدف ١٥ - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي	
١٥-١ ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقاً للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام ٢٠٢٠	١٥-١-١ مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة ١٥-١-٢ نسبة المواقع الهامة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي
١٥-٢ تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٢٠	١٥-٢-١ التقدم المحرز في إرساء الإدارة المستدامة للغابات
١٥-٣ مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام ٢٠٣٠	١٥-٣-١ نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة
١٥-٤ ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠	١٥-٤-١ التغطية محسوبة بالمناطق المحمية للمواقع المهمة للتنوع البيولوجي الجبلي ١٥-٤-٢ مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي
١٥-٥ اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي،	١٥-٥-١ مؤشر القائمة الحمراء

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
والقيام، بحلول عام ٢٠٢٠، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها	
١٥-٦ تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز السبل المناسبة للوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دوليا	١٥-٦-١ عدد البلدان التي اعتمدت أطرا تشريعية وإدارية وسياساتية لضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع
١٥-٧ اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار بها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء	١٥-٧-١ نسبة الاتجار بالأحياء البرية التي تم صيدها أو الاتجار بها بطريقة غير مشروعة
١٥-٨ اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام ٢٠٢٠	١٥-٨-١ نسبة البلدان التي تعتمد تشريعات وطنية ذات صلة وتخصص موارد كافية لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية أو مراقبتها
١٥-٩ إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، بحلول عام ٢٠٢٠	١٥-٩-١ التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية المنشأة وفقا للهدف ٢ من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠
١٥-أ حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً	١٥-أ-١ المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً
١٥-ب حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات	١٥-ب-١ المساعدة الإنمائية الرسمية والإنفاق العام للحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية
١٥-ج تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة	١٥-ج-١ نسبة الأحياء البرية المتجر بها، التي جرى صيدها والاتجار بها على نحو غير مشروع

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
الهدف ١٦ – التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	
١٦-١ الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان	١٦-١-١ عدد ضحايا القتل العمد لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة، بحسب العمر والجنس ١٦-١-٢ الوفيات المتصلة بالنزاع لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة (بحسب العمر والجنس والسبب) ١٦-١- ٣ نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي خلال الاثني عشر شهرا الماضية ١٦-١-٤ نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها
١٦-٢ إنهاء إساءة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم	١٦-٢-١ نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و ١٧ سنة والذين تعرضوا لأي عقاب بدني و/أو اعتداء نفسي على أيدي مقدمي الرعاية في الشهر الماضي ١٦-٢-٢ عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة، بحسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال ١٦-٢-٣ نسبة الشابات والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٩ سنة الذين تعرضوا للعنف الجنسي قبل سن الثامنة عشرة
١٦-٣ تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة	١٦-٣-١ نسبة ضحايا العنف خلال الاثني عشر شهرا الماضية الذين أبلغوا عما تعرضوا له من إيذاء إلى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسمياً ١٦-٣-٢ المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء
١٦-٤ الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠	١٦-٤-١ القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة) ١٦-٤-٢ نسبة الأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلّمة التي تحرَّت سلطة مختصة عن مصدرها

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
	المشروع/ظروفها أو تثبّتت من ذلك، تمشياً مع الصكوك الدولية
١٦-٥ الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما	١٦-٥-١ نسبة الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعوا رشوة لمسؤول حكومي، أو طلب منهم أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهراً السابقة
	١٦-٥-٢ نسبة الأعمال التجارية التي اتصلت مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعت رشوة إلى مسؤول حكومي أو طلب منها أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهرا السابقة
١٦-٦ إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات	١٦-٦-١ النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة، بحسب القطاع (أو بحسب رموز الميزانية أو ما شابه)
	١٦-٦-٢ نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في استعمال الخدمات العامة
١٦-٧ ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات	١٦-٧-١ نسبة الوظائف (بحسب العمر، والجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، والخدمة العامة، والسلطة القضائية) مقارنة بمستويات التوزيع على المستوى الوطني
	١٦-٧-٢ نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار عملية شاملة للجميع وملبية للاحتياجات، بحسب الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية
١٦-٨ توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية	١٦-٨-١ نسبة البلدان النامية الأعضاء في المنظمات الدولية وحقوقها في التصويت في تلك المنظمات
١٦-٩ توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام ٢٠٣٠	١٦-٩-١ نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني، بحسب العمر
١٦-١٠ كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية	١٦-١٠-١ عدد ما تم التحقق منه من حالات القتل والاختطاف والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب التي تعرض لها الصحفيون والعاملون المرتبطون بالوسط الإعلامي والنقابيون والمدافعون عن حقوق

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
	الإنسان خلال الاثني عشر شهراً الماضية
	١٦-١٠-٢ عدد البلدان التي تعتمد وتطبق ضمانات دستورية و/أو تشريعية و/أو سياساتية لإطلاع الجمهور على المعلومات
١٦-أ تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة	١٦-أ-١ وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس
١٦-ب تعزيزُ القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة وإنفاذُها	١٦-ب-١ نسبة السكان الذين أبلغوا أنهم شعروا شخصياً بتعرضهم للتمييز أو المضايقة خلال الاثني عشر شهراً الماضية، لسبب يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساسه

الهدف ١٧- تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

الشؤون المالية

١٧-١ تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات	١٧-١-١ الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب المصدر
	١٧-١-٢ نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية
١٧-٢ قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً؛ ويُشجّع مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثل في تخصيص ٠,٢٠ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً	١٧-٢-١ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، وإجماليها، والمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، كنسبة من الدخل الوطني الإجمالي للجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
١٧-٣ حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية	١٧-٣-١ الاستثمارات المباشرة الأجنبية والمساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون في ما بين بلدان الجنوب كنسبة

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
	من إجمالي الميزانية المحلية
	١٧-٣-٢ حجم التحويلات المالية (بدولارات الولايات المتحدة) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي
١٧-٤ مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة	١٧-٤-١ تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات
١٧-٥ اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً، وتنفيذها	١٧-٥-١ عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ نظماً لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً
التكنولوجيا	
١٧-٦ تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق في ما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا	١٧-٦-١ عدد اتفاقات التعاون في مجالي العلوم و/أو التكنولوجيا المبرمة بين البلدان، بحسب نوع التعاون
	١٧-٦-٢ الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل ١٠٠ من السكان، بحسب السرعة
١٧-٧ تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه	١٧-٧-١ المبلغ الإجمالي للتمويل المعتمد لصالح البلدان النامية من أجل تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية
١٧-٨ التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٧، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١٧-٨-١ نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
بناء القدرات	
١٧-٩ تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	١٧-٩-١ القيمة الدولارية للمساعدة المالية والتقنية (بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي) المرصودة للبلدان النامية
التجارة	
١٧-١٠ إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة	١٧-١٠-١ المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية في جميع أنحاء العالم
١٧-١١ زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرةً، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠	١٧-١١-١ حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية
١٧-١٢ تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على المنتجات المستوردة من أقل البلدان نمواً شفافةً وبسيطةً، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق	١٧-١٢-١ متوسط التعريفات الجمركية التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية
المسائل العامة	
اتساق السياسات والمؤسسات	
١٧-١٣ تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها	١٧-١٣-١ لوحة متابعة حالة الاقتصاد الكلي
١٧-١٤ تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة	١٧-١٤-١ عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	المؤشرات
١٧-١٥ احترام الهامش السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة	١٧-١٥-١ مدى استخدام أطر النتائج وأدوات التخطيط المملوكة للبلدان من جانب مقدمي التعاون الإنمائي
شراكات أصحاب المصلحة المتعددين	
١٧-١٦ تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية	١٧-١٦-١ عدد البلدان التي أبلغت عن إحراز تقدم في ما يتعلق بأطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة
١٧-١٧ تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد	١٧-١٧-١ المبلغ بدولارات الولايات المتحدة المرصود للشراكات بين القطاعين العام والخاص وشراكات المجتمع المدني
البيانات والرصد والمساءلة	
١٧-١٨ تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام ٢٠٢٠	١٧-١٨-١ نسبة مؤشرات التنمية المستدامة الموضوعة على الصعيد الوطني مع التصنيف الكامل لها عندما تكون متعلقة بالغاية المستهدفة، وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية ١٧-١٨-٢ عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية وطنية والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية ١٧-١٨-٣ عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ، بحسب مصدر التمويل
١٧-١٩ الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمِّل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام ٢٠٣٠	١٧-١٩-١ القيمة الدولارية لجميع الموارد المتاحة لتعزيز القدرات الإحصائية في البلدان النامية ١٧-١٩-٢ نسبة البلدان التي (أ) أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية؛ و (ب) حققت نسبة ١٠٠ في المائة في تسجيل المواليد ونسبة ٨٠ في المائة في تسجيل الوفيات

المرفق الرابع

التحسينات والتعديلات التي تعكس مؤشرات إطار سِنداي المتفق عليها والتغييرات التحريرية التي أُدخلت على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

الجدول ١

التحسينات التي أُدخلت على إطار المؤشرات العالمية

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	تنقيح المؤشر
الهدف ١ – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	
١-أ كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده	١-أ-١ نسبة الموارد المولَّدة محلياً التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر ١-أ-٣ المجموع الإجمالي للمنح والتدفقات الوافدة التي لا تستتبع اقتراض ديون والتي تخصَّص مباشرة لبرامج الحد من الفقر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي[أ]
الهدف ٢ – القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	
٢-ب تصحيح القيود والاختلالات التجارية ومنعها في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقاً لتكليف جولة الدوحة الإنمائية	٢-ب-١ يُحذف هذا المؤشر ولا يُبقى إلا على مؤشر ''إعانات الصادرات الزراعية'' للغاية ٢-ب
الهدف ٣ – ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	
٣-٨ تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيّدة والفعالة والميسورة التكلفة	٣-٨-٢ نسبة السكان الذين تصرف أسرهم المعيشية نفقات كبيرة على الصحة من ضمن نفقات الأسرة المعيشية محسوبة كحصة من مجموع إنفاق الأسرة المعيشية أو دخلها
٣-ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول	٣-ب-١ نسبة السكان المستهدفين المستفيدين من جميع اللقاحات الواردة في البرنامج الوطني لبلدهم

(أ) يظل المؤشر ١-أ-٢ دون تغيير.

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	تنقيح المؤشر
على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقاً لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية	٣-ب-٣ نسبة المرافق الصحية المتاحة فيها مجموعة أساسية من الأدوية الضرورية التي تفي بالغرض بكلفة ميسورة على الدوام(ب)
الهدف ٥ – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات	
٥-٦ ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما	٥-٦-٢ عدد البلدان التي سنّت قوانين وأنظمة تكفل حصول النساء والرجال الذين يتجاوز سنهم ١٥ سنة على خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية
الهدف ٧ – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	
٧-أ تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام ٢٠٣٠	٧-أ-١ التدفقات المالية الدولية الموجهة إلى البلدان النامية لدعم أنشطة البحث والتطوير في مجال الطاقة النظيفة وإنتاج الطاقة المتجددة، بما في ذلك النظم الهجينة
الهدف ٨ – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد الشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	
٨-٨ حماية حقوق العمل وتهيئة بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة	٨-٨-٢ مستوى امتثال البلدان لحقوق العمل (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) استناداً إلى نصوص منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية، بحسب الجنس ووضع المهاجرين
٨-٩ وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفّر فرص العمل وتعزّز الثقافة والمنتجات المحلية، بحلول عام ٢٠٣٠	٨-٩-٢ نسبة الوظائف في قطاعات السياحة المستدامة من مجموع الوظائف في قطاع السياحة

(ب) يظل المؤشّر ٣-ب-٢ دون تغيير.

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	تنقيح المؤشر
٨-ب وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية، بحلول عام ٢٠٢٠	٨-ب-١ وجود استراتيجية وطنية مكتملة وموضوعة موضع التنفيذ تتعلق بتشغيل الشباب، سواء كاستراتيجية قائمة بذاتها أو كجزء من الاستراتيجية الوطنية للتشغيل
الهدف ١٦ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية الاحتكام إلى القضاء للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	
١٦-٤ الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠	١٦-٤-٢ نسبة الأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلّمة التي تحرَّت سلطة مختصة عن مصدرها غير المشروع أو ظروفها أو تثبّتت من ذلك، تمشياً مع الصكوك الدولية

الجدول ٢

التعديلات التي تبيّن مؤشرات إطار سِنداي المتفق عليها

المؤشر المدرج في تقرير اللجنة لعام ٢٠١٦ والذي وافقت عليه اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين	التعديل المرتكز على الصيغة المتفق عليها في إطار سِنداي
الهدف ١ - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	
١-٥-١ عدد الوفيات والمفقودين **والمتضررين بسبب الكوارث** من كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص	١-٥-١ عدد الوفيات والمفقودين **والمتضررين مباشرة بسبب الكوارث** من كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص (تكرار ما ورد في ١١-٥-١ و ١٣-١-١)
١-٥-٢ الخسائر الاقتصادية **الناجمة** مباشرة **عن الكوارث** مقابل الناتج المحلي الإجمالي العالمي	١-٥-٢ الخسائر الاقتصادية **التي تُعزى** مباشرة **إلى الكوارث** مقابل الناتج المحلي الإجمالي العالمي
١-٥-٣ عدد البلدان التي وضعت استراتيجيات وطنية **ومحلية** للحد من مخاطر الكوارث	١-٥-٣ عدد البلدان **التي تعتمد وتنفِّذ** استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث **تمشياً مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠** (تكرار ما ورد في ١١-ب-١ و ١٣-١-٢)
	١-٥-٤ نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفِّذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (تكرار ما ورد في ١١-ب-٢ و ١٣-١-٣)

المؤشر المدرج في تقرير اللجنة لعام ٢٠١٦ والذي وافقت عليه اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين	التعديل المرتكز على الصيغة المتفق عليها في إطار سِنداي
الهدف ١١ – جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	
١١-٥-١ عدد الوفيات والمفقودين **والمتضررين بسبب الكوارث** من كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص	١١-٥-١ عدد الوفيات والمفقودين **والمتضررين مباشرة بسبب الكوارث** من كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص (تكرار ما ورد في ١-٥-١ و ١٣-١-١)
١١-٥-٢ الخسائر الاقتصادية **الناجمة** مباشرة **عن الكوارث** المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي، بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية **وتعطّل** الخدمات الأساسية **بسبب الكوارث**	١١-٥-٢ الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية **وعدد الأعطال التي لحقت بالخدمات الأساسية بسبب الكوارث**
١١-ب-١نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفِّذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع **إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠**	١١-ب-١عدد البلدان **التي تعتمد وتنفِّذ** استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث **تمشياً مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠** (تكرار ما ورد في ١-٥-٣ و ١٣-١-٢)
١١-ب-٢عدد البلدان التي **وضعت** استراتيجيات وطنية **ومحلية** للحد من مخاطر الكوارث	١١-ب-٢نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفِّذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع **الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث** (تكرار ما ورد في ١-٥-٤ و ١٣-١-٣)
الهدف ١٣ – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	
١٣-١-١ عدد البلدان التي **وضعت** استراتيجيات وطنية **ومحلية** للحد من مخاطر الكوارث	١٣-١-١ عدد الوفيات والمفقودين **والمتضررين مباشرة بسبب الكوارث** من كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص (تكرار ما ورد في ١-٥-١ و ١١-٥-١)
١٣-١-٢ عدد الوفيات والمفقودين **والمتضررين بسبب الكوارث** من كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص	١٣-١-٢ عدد البلدان **التي تعتمد وتنفِّذ** استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث **تمشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠** (تكرار ما ورد في ١-٥-٣ و ١١-ب-١)
	١٣-١-٣ **نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفِّذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث** (تكرار ما ورد في ١-٥-٤ و ١١-ب-٢)

الجدول ٣

التغييرات التحريرية

المؤشر المدرج في تقرير اللجنة لعام ٢٠١٦ والذي وافقت عليه اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين	التغيير التحريري الذي أُدخل على المؤشر
الهدف ٣ – ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	
٣-٣-٢ معدل انتشار داء السل لكل ١ ٠٠٠ شخص	٣-٣-٢ معدل انتشار داء السل لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص
الهدف ٤ – ضمان التعليم الجيد الشامل للجميع والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع	
٤-٦-١ **النسبة المئوية** للسكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتاً من الكفاءة في تصنيفات وظيفية تتناول (أ) الأمية، (ب) المهارات الحسابية، مصنّفة بحسب الجنس	٤-٦-١ **نسبة** السكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتاً من الكفاءة في تصنيفات وظيفية تتناول (أ) الأمية، (ب) المهارات الحسابية، مصنّفة بحسب الجنس
الهدف ٥ – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات	
٥-٥-١ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية	٥-٥-١ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في (أ) البرلمانات الوطنية، و (ب) الحكومات المحلية
الهدف ٧ – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	
٧-ب-١ الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة **كنسبة مئوية** من الناتج المحلي الإجمالي ومبلغ الاستثمار المباشر الأجنبي، في شكل تحويلات مالية، من أجل البنية التحتية والتكنولوجيا اللازمتين لأغراض التنمية المستدامة	٧-ب-١ الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة **كنسبة** من الناتج المحلي الإجمالي ومبلغ الاستثمار المباشر الأجنبي، في شكل تحويلات مالية، من أجل البنية التحتية والتكنولوجيا اللازمتين لأغراض التنمية المستدامة
الهدف ٨ – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد الشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	
٨-١٠-١ عدد فروع المصارف التجارية وأجهزة الصرف الآلي لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص بالغ	٨-١٠-١ (أ) عدد فروع المصارف التجارية **لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص بالغ**، و (ب) **عدد** أجهزة الصرف الآلي لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص بالغ
الهدف ١٠ – الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها	
١٠-٢-١ نسبة السكان الذين يعيشون دون ٥٠ في المائة من متوسط الدخل، مصنّفة بحسب **العمر والجنس** والأشخاص ذوي الإعاقة	١٠-٢-١ نسبة السكان الذين يعيشون دون ٥٠ في المائة من متوسط الدخل، مصنّفة بحسب **الجنس والعمر** والأشخاص ذوي الإعاقة

المؤشر المدرج في تقرير اللجنة لعام ٢٠١٦ والذي وافقت عليه اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين	التغيير التحريري الذي أُدخل على المؤشر
١٠-٣-١ نسبة السكان الذين أبلغوا أنهم شعروا شخصياً بتعرضهم للتمييز أو المضايقة **خلال** الأشهر الاثني عشر الماضية، استناداً إلى أسباب تمييز محظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان	١٠-٣-١ نسبة السكان الذين أبلغوا أنهم شعروا شخصياً بتعرضهم للتمييز أو المضايقة **خلال** الأشهر الاثني عشر الماضية، استناداً إلى أسباب تمييز محظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان
الهدف ١٣ - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	
١٣-أ-١ المبلغ السنوي المجموع بدولارات الولايات المتحدة **ابتداء من عام ٢٠٢٠** بهدف الوفاء بالتزام توفير ١٠٠ بليون دولار	١٣-أ-١ المبلغ السنوي المجموع بدولارات الولايات المتحدة **بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥** بهدف الوفاء بالتزام توفير ١٠٠ بليون دولار
الهدف ١٤ - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	
١٤-٧-١ مصائد الأسماك المستدامة **كنسبة مئوية** من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً وجميع البلدان	١٤-٧-١ مصائد الأسماك المستدامة **كنسبة** من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً وجميع البلدان
الهدف ١٦ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية الاحتكام إلى القضاء للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	
١٦-٦-٢ نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في استعمال الخدمات العامة	١٦-٦-٢ نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في استعمال الخدمات العامة

المرفق الخامس

المؤشرات الإضافية المُحتمل إدراجها ضمن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	مؤشر إضافي محتمل لمعالجة ما يلي:
الهدف ١ – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	
١-أ كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده	التعاون الدولي في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية
الهدف ٢ – القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة	
٢-٢ وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دوليا بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمراضع وكبار السن بحلول عام ٢٠٢٥	فقر الدم بين النساء اللواتي في سن الإنجاب
٢-أ زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً	عنصر الاستثمار الخاص
الهدف ٣ – ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	
٣-٤ تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام ٢٠٣٠	التغطية العلاجية للأفراد المصابين بالاكتئاب
٣-٥ تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما	تعاطي المؤثرات النفسانية

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	مؤشر إضافي محتمل لمعالجة ما يلي:
يشمل تعاطي مواد الإدمان وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك	
٣-٦ خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الصعيد العالمي إلى النصف، بحلول عام ٢٠٢٠	الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق
٣-٩ الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة، بحلول عام ٢٠٣٠	الأمراض التي تُعزى إلى تلوث الهواء في أماكن المعيشة وفي البيئة المحيطة
	الأمراض التي تُعزى إلى المياه غير المأمونة والصرف الصحي غير المأمون والافتقار إلى النظافة الصحية (التعرض لمصادر غير مأمونة لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية)
	الأمراض التي تُعزى إلى التسمم غير المتعمد
٣-ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية	الاستثمار الخاص وغير الهادف للربح في قطاعات البحوث الطبية والخدمات الصحية الأساسية
٣-ج زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة	القوى العاملة في قطاع الصحة

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	مؤشر إضافي محتمل لمعالجة ما يلي:
الهدف ٤ – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع	
٤-١ ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠	عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس عدد سنوات التعليم المجاني والإلزامي التي يقضي بها القانون
٤-ب الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام ٢٠٢٠	المصادر الإضافية التي تُموّل منها المنح الدراسية إلى جانب تمويلها من المساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها المصادر الخاصة
الهدف ٦ – ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة	
٦-٤ زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام ٢٠٣٠	عدد الأفراد الذي يعانون من إجهاد الموارد المائية أو نقص المياه
الهدف ٧ – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	
٧-١ ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠	القدرة على تحمّل تكلفة الكهرباء
الهدف ٨ – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	
٨-٥ تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠	الجوانب الإضافية للعمل اللائق
٨-٧ اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك	انتشار العمل القسري

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	مؤشر إضافي محتمل لمعالجة ما يلي:
تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٢٥	
٨-٩ وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام ٢٠٣٠	خطط/برامج السياحة المستدامة
٨-١٠ تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها	الحصول على الخدمات الاجتماعية
الهدف ٩ – إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار	
٩-٢ تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠ في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً	”مؤهلات التصنيع الشامل للجميع والمستدام“
الهدف ١٠ – الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها	
١٠-٢ تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠	الإدماج السياسي للجميع
١٠-٣ ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد	الأطر القانونية التي تعزز وترصد المساواة وعدم التمييز
١٠-٤ اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً	عدم المساواة الاقتصادية
١٠-٧ تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة	وفيات المهاجرين وإصاباتهم والجرائم المرتكبة ضدهم

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	مؤشر إضافي محتمل لمعالجة ما يلي:
الهدف ١٢ – ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	
١٢-٤ تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام ٢٠٢٠	الاتفاقات القانونية المتعلقة بالنفايات الخطرة، وما إذا كانت البلدان تفي بالشكل الكافي بتعهداتها وواجباتها المتعلقة بكل اتفاق
١٢-٦ تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها	الممارسات المستدامة
الهدف ١٤ – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	
١٤-٤ تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلَّغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام ٢٠٢٠	صيد الأسماك غير القانوني وغير المبلَّغ عنه وغير المنظم
١٤-٧ زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام ٢٠٣٠	الأثر الاقتصادي المترتب على الاستخدامات المستدامة لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والسياحة والموارد الساحلية والبحرية الأخرى إنتاجية تربية الأحياء المائية
الهدف ١٥ – حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي	
١٥-أ حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً	مصادر التمويل الخاصة من أجل حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	مؤشر إضافي محتمل لمعالجة ما يلي:
الهدف ١٦ – التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	
١٦-٣ تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة	إمكانية اللجوء إلى القضاء المدني
١٦-٦ إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات	الثقة في مختلف المؤسسات العامة
١٦-١٠ كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية	الحريات الأساسية الأخرى
الهدف ١٧ – تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	
التكنولوجيا	
١٧-٦ تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق في ما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا	مجموع التدفقات الدولية الموجهة لأنشطة البحث والتطوير
١٧-٨ التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٧، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	التعاون الدولي في مجالات العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)	مؤشر إضافي محتمل لمعالجة ما يلي:
المسائل العامة	
البيانات والرصد والمساءلة	
١٧-١٩ الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمِّل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام ٢٠٣٠	المقاييس الإضافية للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة التي تكمِّل الناتج المحلي الإجمالي